



البنك المركزي العراقي

قسم الاستقرار النقدي والمالي

تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

الفصل الثالث
2018

مؤشرات الإنذار المبكر للقطاع المصرفي

(الفصل الثالث 2018)

البنك المركزي العراقي

2018

البنك المركزي العراقي - 2018

التقرير الفصلي للإنذار المبكر - الفصل الثالث 2018

البنك المركزي العراقي - العراق - بغداد - شارع الرشيد

هاتف: 8165171

ص.ب: 64

فاكس: 0096418166802

البريد الالكتروني: cbi@cbi.iq

المحتويات

الصفحة	الموضوع
2-1	المقدمة
10-3	الفصل الاول/ تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة
5-3	أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي
7-5	ثانياً/ كفاية الاحتياطيات
6-5	1-1 - نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)
7-6	2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد (M_2)
9-7	ثالثاً/ التغير في معدلات اسعار الفائدة
8-7	1- اسعار الفائدة قصيرة الاجل على الودائع
9	2- سعر الفائدة الحقيقي
10	رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي
20-11	الفصل الثاني / تحليل مؤشرات أداء المصارف
11	1- قروض البنك المركزي / اجمالي مطلوبات المصارف
12-11	2- ودائع القطاع الخاص / M_2
13-12	3- اجمالي الائتمان النقدي / اجمالي الودائع
15-13	4- المضاعف النقدي
16-15	5- ربحية المصارف
17-16	6- القروض المتعثرة/ اجمالي الائتمان النقدي
18-17	7- القروض المتعثرة/ اجمالي الودائع
19-18	8- القروض المتعثرة/ اجمالي الاصول
20-19	9- صافي الموجودات الاجنبية / رأس مال المصارف
24-21	الفصل الثالث / تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي
21	أولاً/ معدل التضخم
23-22	ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة الى GDP
24-23	ثالثاً/ معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP

قائمة الاشكال

الصفحة	الموضوع	التسلسل
4	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي في العراق	1
5	مؤشر ضغط سوق الصرف الاجنبي وقيمة الدينار العراقي	2
6	نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)	3
7	معدل نمو نسبة الاحتياطي الاجنبي الى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2)، الاحتياطي الاجنبي، عرض النقد M_2	4
8	اسعار الفائدة على الودائع، قيمة الدينار، الودائع الثابتة وودائع التوفير	5
9	سعر الفائدة الحقيقي، الودائع، معدل التضخم، اسعار الفائدة الاسمية	6
9	سعر الصرف (النافذة، السوق)، فجوة سعر الصرف	7
10	سعر الصرف الحقيقي وقيمة الدينار	8
12	نسبة ودائع القطاع الخاص والعملة في التداول الى (M_2)	9
13	نسبة اجمالي الائتمان النقدي الى اجمالي الودائع	10
14	المضاعف النقدي ونسبة العملة في التداول الى الودائع الجارية	11
15	العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات	12
17	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الائتمان النقدي	13
17	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الودائع	14
18	نسبة القروض المتعثرة الى اجمالي الاصول	15
19	رأس مال المصارف التجارية وصافي الموجودات الاجنبية لديها	16
21	معدل سعر الفائدة الحقيقي، معدل التضخم	17
23	نسبة عجز أو فائض الموازنة الى الناتج المحلي الاجمالي، نسبة حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية الى اجمالي الدين الداخلي،	18
24	معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي	19

المقدمة

تعزيزاً لدور البنك المركزي في اتخاذ التدابير اللازمة الوقائية من خلال مراقبة ورصد التطورات الكلية المالية والاقتصادية لتجنب حدوث الأزمات المالية يسر البنك المركزي العراقي أن يقدم العدد الخامس من تقرير الإنذار المبكر للقطاع المصرفي للفصل الثالث من عام 2018، إذ يهدف هذا التقرير ومن طريق المؤشرات الداخلة في التحليل إلى إعطاء صورة واضحة عن الأداء الكلي للقطاع المصرفي وتشخيص الاختلالات فيه إن وجدت، ولرسم الاستراتيجيات الملائمة لضمان قطاع مالي سليم.

يتكون التقرير من ثلاثة فصول شملت مؤشرات متعدّدة تفسر التقلبات في قيمة العملة وأداء القطاع المصرفي وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، إذ تضمّن الفصل الأول تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة، التي تعكس صورة واضحة عن التطورات في قيمة العملة وتحديد أهم العوامل المؤثرة فيها، إذ شهد مؤشر ضغط السوق الأجنبي (EMPI) استقراراً نتيجة لنجاح أداء البنك المركزي العراقي للحفاظ على استقرار سعر الصرف بأدواته المختلفة، في حين شهدت قيمة الدينار العراقي استقراراً أثناء الفصل الثالث من عام 2018 (-0.19%) مقارنة بالنسبة ذاتها في الفصل الثالث من عام 2017، وشهدت نسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ارتفاعاً كبيراً بنسبة (20%) لتصل إلى (74.489%) أثناء الفصل الثالث لعام 2018 بعد أن كانت (62.823%) أثناء الفصل الثالث من عام 2017.

تضمن الفصل الثاني تحليل مؤشرات أداء المصارف، إذ تبين من تحليل تلك المؤشرات أنّ القطاع المصرفي يتمتع بالاستقرار، لأن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى M_2 قد ارتفعت بنسبة طفيفة بلغت (0.7%)، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 بنسبة (7%) في الفصل الثالث عام 2018 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2017، وهو مؤشر ايجابي يدل على زيادة ثقة المودعين بالمصارف، في حين انخفضت قيمة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2018 لتصل إلى (1.50%) عما كان عليه في الفصل نفسه لعام 2017 والبالغ

(1.53%)، ويرجع سبب انخفاض المضاعف النقدي إلى زيادة الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية لدى البنك المركزي.

وتضمن الفصل الثالث تحليل بعض مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي التي لها تأثير في الجهاز المصرفي العراقي، إذ سجّل معدل التضخم انخفاضاً كبيراً أثناء الفصل الثالث من عام 2018 ليصل إلى (1%) بعد أن سجّل (1.7%) أثناء الفصل الثالث من عام 2017، في حين أنّ للفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (19.3) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2018 الاثر في ارتفاع نسبة (فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 لتصل إلى (27.31%) بعدما كانت (7.21%) أثناء الفصل الثالث من عام 2017.

وسجل الناتج المحلي الاجمالي في العراق ارتفاعاً كبيراً في الفصل الثالث من عام 2018 بنسبة ارتفاع (25.69%) مقارنة بالفصل نفسه من العام 2017، وهو إشارة إلى انتعاش النشاط الاقتصادي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية والتحسين النسبي في الظروف الامنية.

الفصل الأول

تحليل مؤشرات استقرار قيمة العملة

أولاً/ مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي¹

إن التقلبات العالية التي قد تحصل في سعر الصرف تجعل من الصعب التنبؤ به أو توقع حالة استقراره من عدمها، وهذه التقلبات تكون نتيجة لأسباب عدة أهمها المضاربات وتذبذب الطلب على الدولار أو المعروض منه، لذا لا بُدّ من دراسة ذلك ووضع مؤشر يتابع التحركات التي تحصل في سوق الصرف من خلال مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي، إذ يعكس هذا المؤشر مستوى ضغط سوق الصرف الأجنبي على العملة المحلية، وذلك من طريق مقارنته مع القيم المعيارية، إذ يتم احتساب ضغط السوق من خلال إدخال صافي الاحتياطيات الأجنبية بصفة مؤثر أساس في سعر الصرف في العراق²، لكون سعر الصرف من أهم المتغيرات ذات الأثر المباشر على الاقتصاد العراقي، إذ يُلاحظ من الشكل (1) بقاء مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي (EMPI) Exchange Market Pressure Index أثناء الفصل الثالث من عام 2018 ضمن الحدود المعيارية العليا والدنيا وهو نتيجة للسياسة التي اتبعتها البنك المركزي بالحفاظ على استقرار قيمة الدينار تجاه الدولار، إذ إن انخفاض قيمة مؤشر ضغط سوق الصرف الأجنبي من (0.67)

¹ يعرف ضغط سوق الصرف الأجنبي بأنه تغير حجم النقد المحلي، عرضاً وطلباً، ويؤدي في حال عدم التدخل، إلى تقلب في قيمة العملة المحلية تجاه العملات الأجنبية. سيتم قياس هذا المؤشر بالاعتماد على الصيغة الآتية والمعتمدة من قبل صندوق النقد الدولي.

$$EMP_{i,t} = \frac{1}{\sigma \Delta \%er} \Delta \%er + \frac{1}{\sigma \Delta res} \Delta res$$

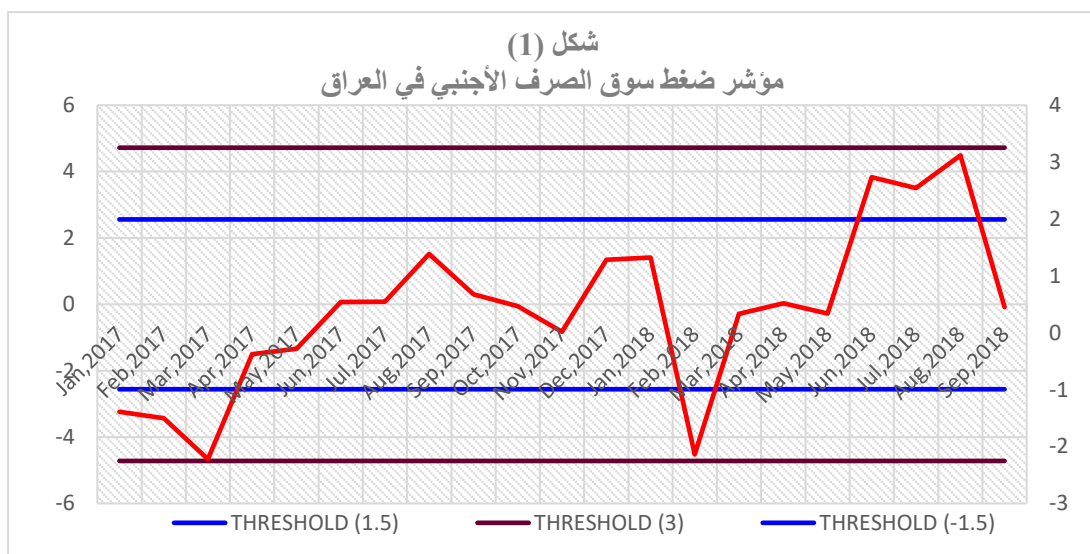
للمزيد انظر :

IMF, (2007) World Economic Outlook October 2007: Globalization and Inequality, World Economic and Financial Surveys, pp 129-130.

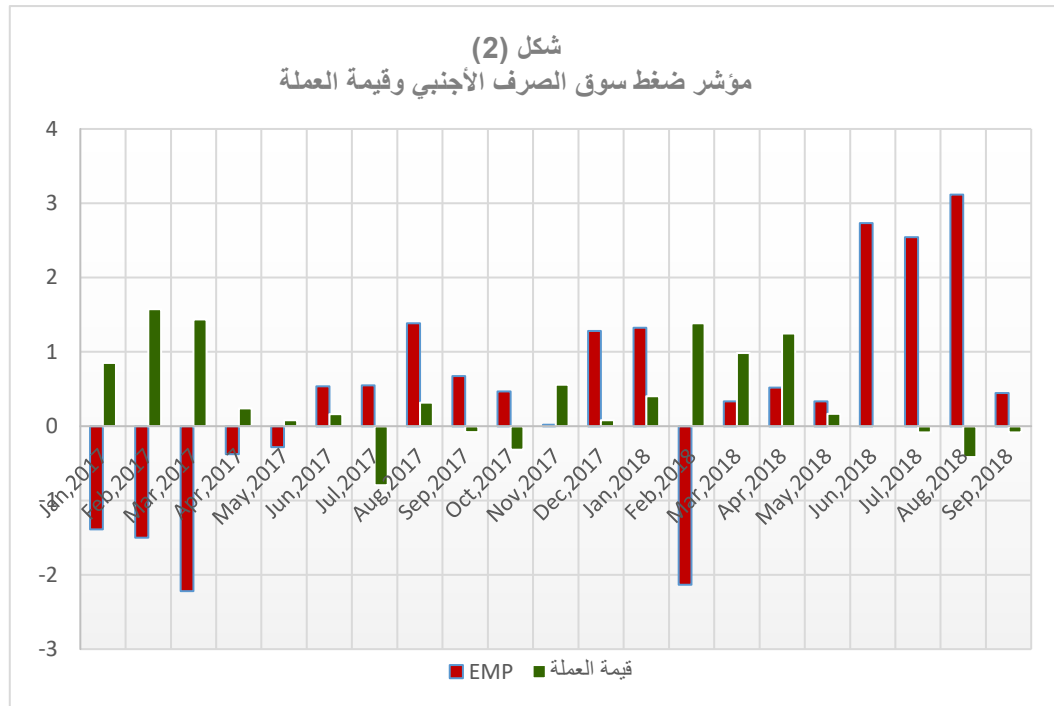
² يمكن التأثير في سعر الصرف الأجنبي من خلال سعر الفائدة وحجم الائتمان ، الا ان ذلك لن يعمل مع حالة العراق، إذ تم عدّ صافي الاحتياطي الأجنبي الاداة الأكثر تأثيراً ف يسعر الصرف ومن ثمّ ينعكس ذلك الاثر على قيمة العملة، للمزيد انظر :

- Erhan Oruc , Estimating Exchange Market Pressure Index: New Approach, Doctoral Thesis, University of Kansas ,2015,p11.

إلى (0.44) مع ارتفاع حجم الاحتياطات الأجنبية من (55121) مليار دينار إلى (68608) مليار دينار وانخفاض سعر الصرف من (1255) إلى (1207) في الفصل الثالث لعام 2018 بالمقارنة مع الفصل الثالث لعام 2017 على الترتيب أدى إلى استقرار قيمة الدينار عند (-) 0.08 بالمقارنة مع المدة المذكورة نفسها.



في حين يوضح الشكل (2) العلاقة العكسية بين مؤشر ضغط سوق الصرف ومؤشر قيمة الدينار العراقي، إذ شهدت قيمة الدينار العراقي استقراراً أثناء الفصل الثالث من عام 2018 عند (-0.19%) مقارنة بالنسبة ذاتها في الفصل الثالث من عام 2017، وهذا ما يعكسه الارتفاع الطفيف في سعر الصرف عند (1205) دينار للدولار الواحد في الفصل الثالث من عام 2018 بعد أن سجل (1200) دينار للدولار أثناء الفصل الثاني من عام 2018، وهو نتيجة سياسة البنك المركزي المتبعة في الحفاظ على استقرار سعر الصرف من خلال التحكم بعرض العملة الأجنبية بما يتلاءم وحجم الطلب عليها واتباع الاجراءات اللازمة التي من شأنها الحد من المضاربات على العملة الأجنبية، إنَّ نجاح سياسة البنك المركزي في المحافظة على قيمة الدينار وحمايتها من المضاربات يهيئ المناخ الأمن والسليم للاستثمار المحلي والأجنبي في العراق.



ثانياً/ كفاية الاحتياطات:

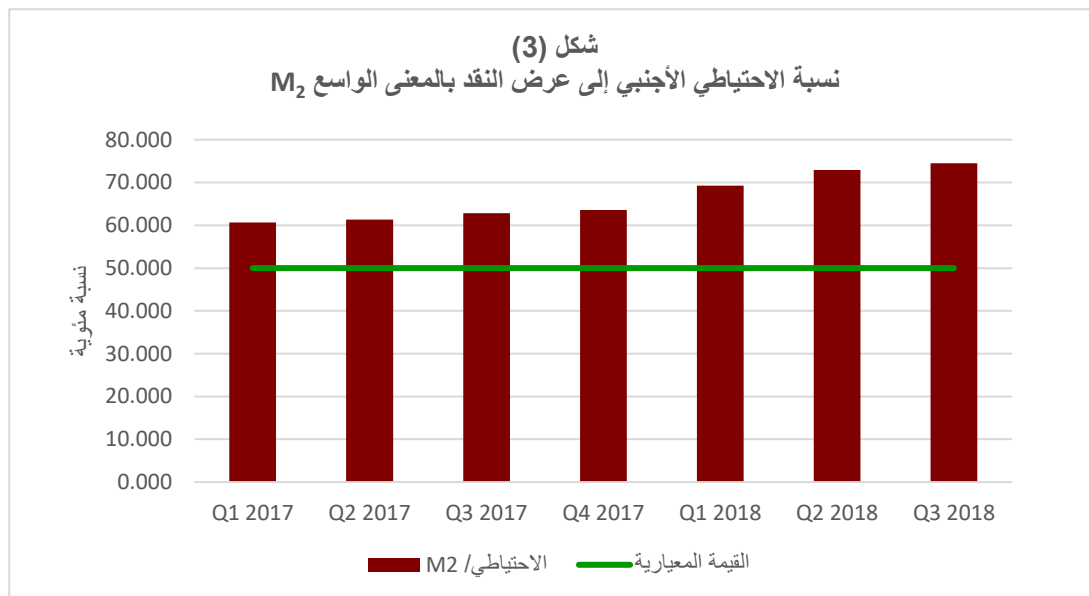
1- نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2):

شهدت نسبة الاحتياطات الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (M_2) ارتفاعاً بنسبة (20%) لتصل إلى (74.489%) أثناء الفصل الثالث لعام 2018 بعد أن كانت (62.823%) أثناء الفصل الثالث 2017 على النحو المبين في الشكل (3)، وهي أكبر من القيمة المعيارية البالغة (50%)¹، وذلك نتيجة ارتفاع حجم الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي بنسبة (24.26%)

¹ ان النسبة المعيارية هي 20% ولكن بسبب الطبيعة الريعية للاقتصاد العراقي وأحادية مصادر العملة الأجنبية من خلال تصدير النفط الخام فإنه تم الاعتماد على النسبة المعيارية البالغة 50%.

د. مازن صباح أحمد، سعاد عبد الحسن جواد، حسين عطوان مهوس، الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي العراقي: معايير الكفاية ودورها في تحقيق أهداف السياسة النقدية في العراق، المؤتمر السنوي الثالث للبنك المركزي العراقي، 2017، ص20.

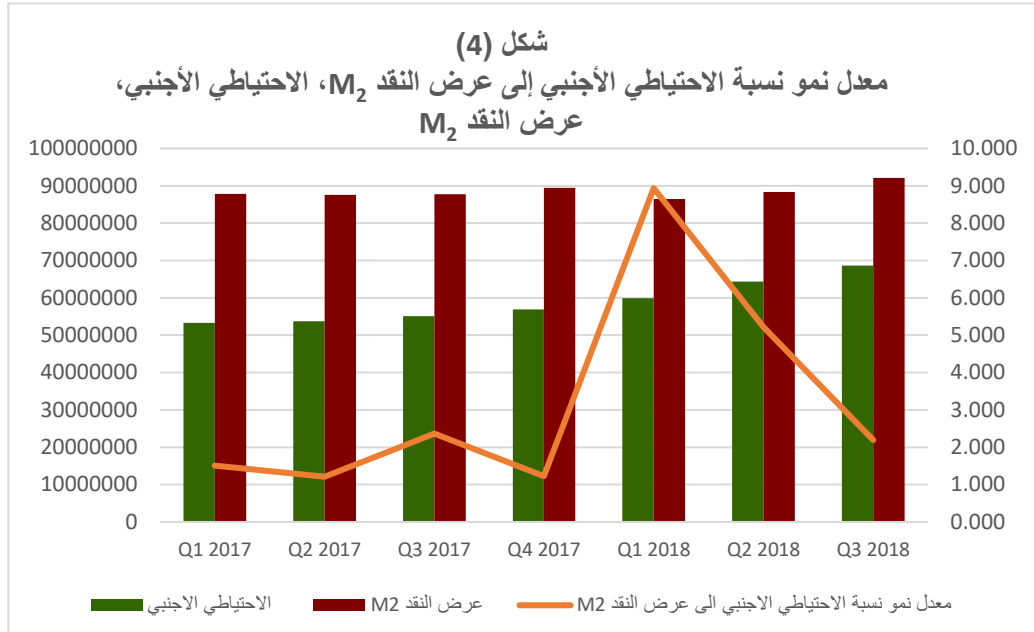
الذي سجل (68608) مليار دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2018 بعدما كان ما مقداره (55121) مليار دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2017.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

2- معدل نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M_2):

شهدت نسبة نمو نسبة الاحتياطي الأجنبي إلى عرض النقد (M_2) انخفاضاً طفيفاً أثناء الفصل الثالث من العام 2018 لتصل إلى (2.19%) بعدما كانت (2.36%) في الفصل الثالث من عام 2017 وعلى النحو المبين في الشكل (4)، ذلك لأن حجم الاحتياطي الأجنبي شهد ارتفاعاً ليصل إلى (68608) مليار دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2018 بعد أن كان (55121) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2017، في الوقت الذي شهد فيه عرض النقد الواسع (M_2) ارتفاعاً أثناء المدة ذاتها ليصل إلى (92105) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2018 بعد أن كان (87714) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2017، ذلك لكون أن نسبة النمو في الاحتياطي الأجنبي كانت أكبر من النمو في عرض النقد الواسع (M_2)، إذ بلغت (6.5%) في حين بلغت نسبة نمو عرض النقد (4.2%).



ثالثاً/ التغير في معدلات أسعار الفائدة

1- أسعار الفائدة قصيرة الأجل على الودائع¹:

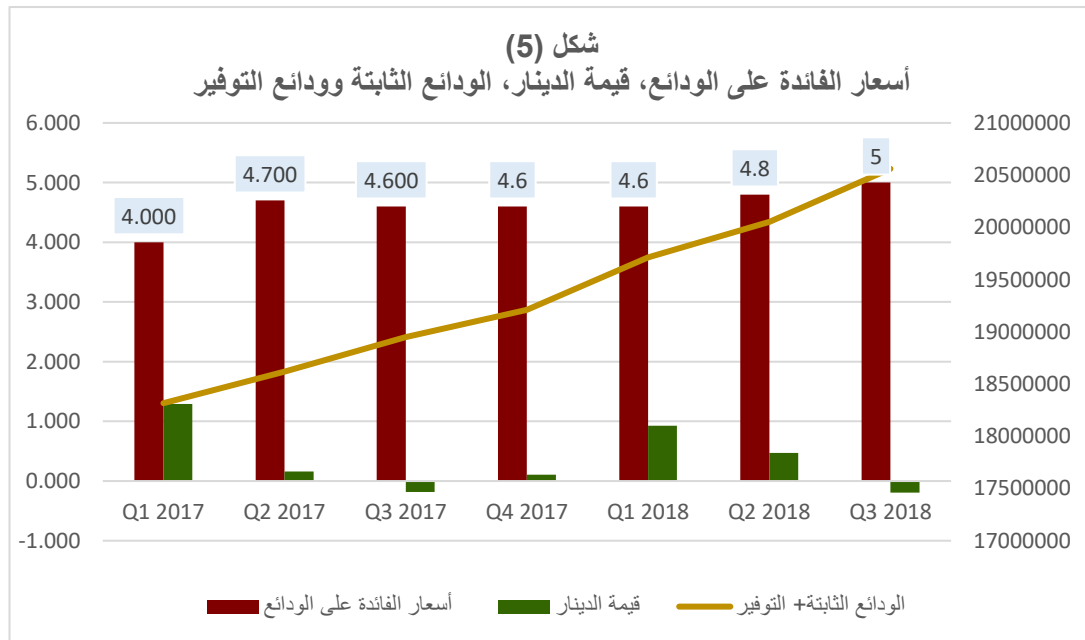
شهدت أسعار الفائدة على الودائع قصيرة الأجل ارتفاعاً طفيفاً أثناء الفصل الثالث من العام 2018 لتصل إلى (5%) بعدما كانت (4.6%) أثناء الفصل الثالث من العام 2017، وفي ذات الوقت فإنَّ قيمة الدينار العراقي شهدت استقراراً عند (-0.19%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 مقارنة بذات النسبة في الفصل الثالث من عام 2017 وشهدت قيمة الدينار انخفاضاً بالمقارنة مع الفصل السابق والذي سجل (0.47%)، ذلك نتيجة ضعف العلاقة بين قيمة العملة وأسعار الفائدة في العراق، الذي تم إثباته من خلال نتائج التحليل القياسي الذي أكد ضعف العلاقة بين المتغيرين²،

¹ شملت أسعار الفائدة على الودائع لمدة ستة أشهر، الودائع لمدة سنة وودائع التوفير.

² تم تقدير العلاقة بين معدل أسعار الفائدة على الودائع وقيمة الدينار باستخدام أنموذج الانحدار الذاتي المتجه Vector Autoregression VAR خلال المدة من شهر كانون الثاني لعام 2016 إلى غاية شهر ايلول من عام 2018، وبعد تجاوز الانموذج المقدر جميع الاختبارات الإحصائية أوضحت النتائج عدم وجود تأثير لمعدل أسعار الفائدة على قيمة الدينار.

فضلاً عن ذلك فقد وجد التحليل القياسي ضعف العلاقة بين معدل أسعار الفائدة وحجم الودائع¹، ويوضح الشكل (5) اتجاهات كلٍّ من معدل أسعار الفائدة وقيمة الدينار وحجم الودائع الذي يشير إلى ضعف العلاقة الطردية بين متغير معدل أسعار الفائدة والمتغيرين الآخرين.

إذ إنَّ زيادة حجم ودائع القطاع الخاص من (18951) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2017 إلى (20561) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2018 وبنسبة نمو بلغت (9%) تشير إلى زيادة الوعي المصرفي للأفراد، فضلاً عن ارتفاع مستوى الدخل، ويدل ذلك أيضاً على ارتفاع الثقة لدى الجمهور بالجهاز المصرفي، مما دفع بهم إلى ايداع مدخراتهم لدى المصارف، وعلى النحو المبين في الشكل (5):

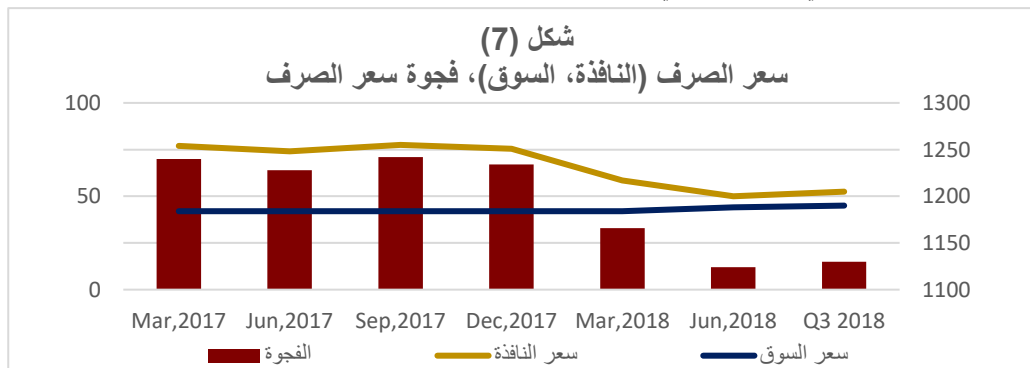
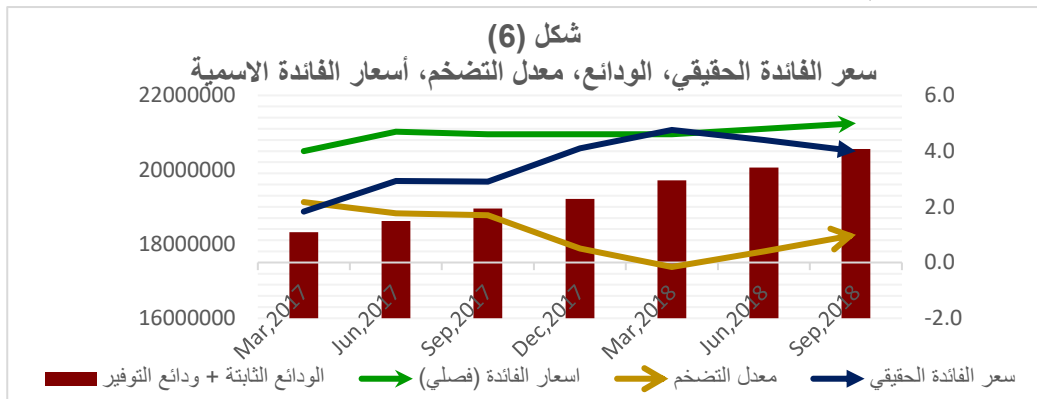


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

¹ من خلال استخدام أنموذج VAR بينت النتائج ضعف تأثير معدل أسعار الفائدة على الودائع خلال المدة من شهر كانون الثاني من عام 2016 إلى غاية شهر ايلول من عام 2018.

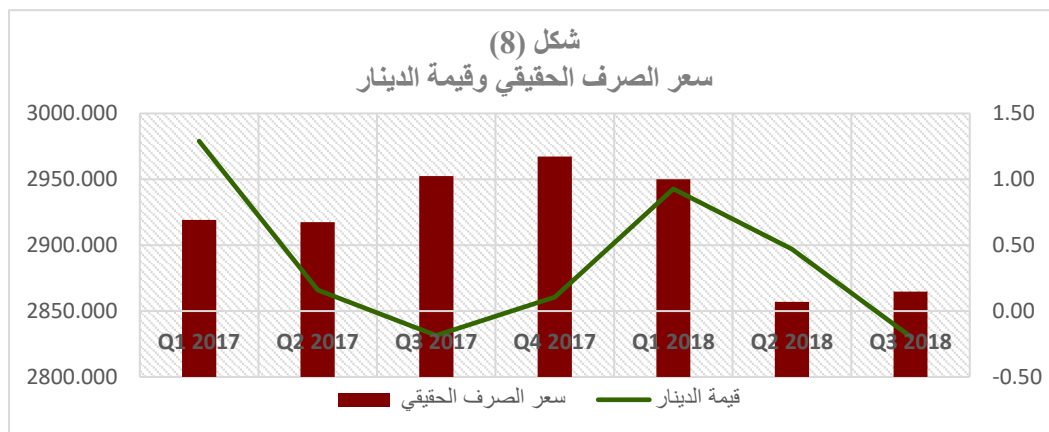
2- سعر الفائدة الحقيقي:

سجل سعر الفائدة الحقيقي ارتفاعاً أثناء الفصل الثالث من عام 2018 ليصل إلى (4.0%) مقارنة بالنسبة ذاتها في الفصل الثالث من عام 2017 البالغة (2.9%)، إذ كان لتراجع معدل التضخم بنسبة (-42%) وارتفاع معدلات الفائدة على الودائع الأثر في رفع سعر الفائدة الحقيقي، ومن ثم يكون له انعكاسات على حجم الودائع (التوفير، الثابتة) التي شهدت ارتفاعاً بنسبة (9%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 مقارنة في الفصل الثالث من عام 2017، وعلى النحو المبين في الشكل (6)، إذ يعكس هذا الارتفاع في حجم الودائع الزيادة في الطلب على العملة المحلية بصفة مخزن للقيمة متأثرة بالفائدة الحقيقية الموجبة وكذلك استقرار أسعار الصرف وتقليص فجوة سعر الصرف التي حدثت من المضاربة على العملة المحلية وزيادة ثقة الجمهور بها وعلى النحو المبين في الشكل (7).



رابعاً/ سعر الصرف الحقيقي¹:

شهد سعر الصرف الحقيقي للدينار مقابل الدولار في العراق انخفاضاً بنسبة (3-%) أثناء الفصل الثالث من العام 2018 مقارنة بالفصل الثالث من العام 2017، إذ وصل إلى (2864.717) دينار للدولار بعدما كان (2952.477) دينار للدولار أثناء الفصل الثالث من العام 2017 وذلك نتيجة انخفاض سعر الصرف الاسمي في العراق ليصل إلى (1205) دينار للدولار في الفصل الثالث من عام 2018 بعدما كان (1255) دينار للدولار في الفصل الثالث من عام 2017، وشهد الرقم القياسي للأسعار في الولايات المتحدة ارتفاعاً ليصل إلى (252) في الفصل الثالث من عام 2018 بعدما كان (246.08) في الفصل الثالث من عام 2017، ذلك لان الارتفاع في معدل التضخم في الولايات المتحدة يساعد في ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، في حين شهدت قيمة الدينار استقراراً أثناء الفصل الثالث من العام 2018 لتصل إلى (-0.19- %)، على النحو المبين في الشكل (8).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

¹ إن الارتفاع في سعر الصرف الحقيقي يقود إلى تدهور قيمة العملة المحلية.

يتم احتساب سعر الصرف الحقيقي من خلال المعادلة الآتية:

$$\text{سعر الصرف الحقيقي (RER)} = \frac{P^* E}{p}$$

P: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في العراق.

E: سعر الصرف الاسمي للدينار العراقي (سعر السوق).

P*: الرقم القياسي لأسعار المستهلك في الولايات المتحدة.

الفصل الثاني

تحليل مؤشرات أداء المصارف

1- قروض البنك المركزي / إجمالي مطلوبات المصارف:

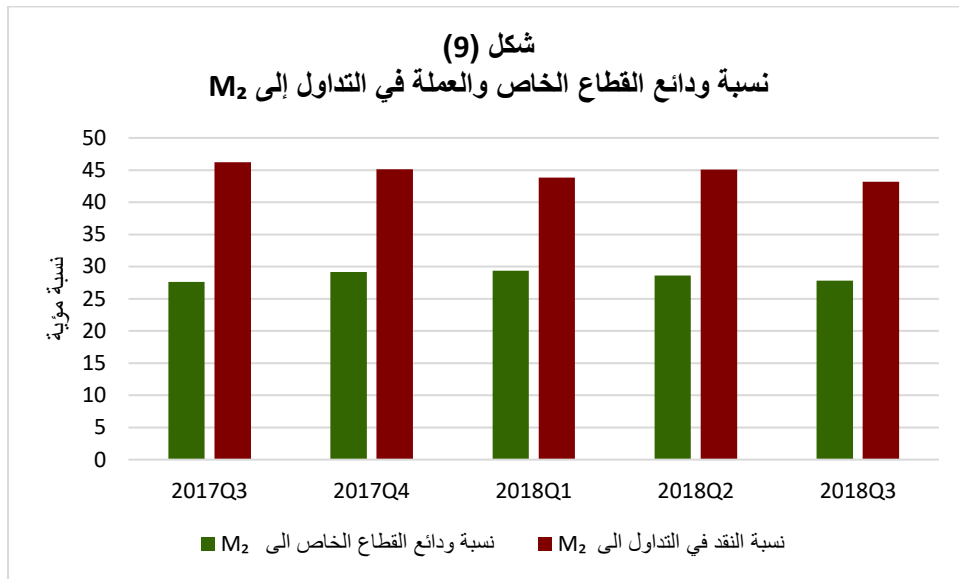
يعكس هذا المؤشر هشاشة القطاع المصرفي banking sector fragility، وحجم التعثر ونقص السيولة الذي قد تعاني منه بعض المصارف، وكلما زاد حجم القروض الممنوحة من قبل البنك المركزي إلى المصارف يشير إلى توسع حجم التعثر لتلك المصارف وزيادة المخاطر المتوقعة على القطاع المصرفي والنظام الاقتصادي بشكل عام.

وقد حدد قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 المعدل ضمن المادة (30) الشروط القانونية لمساعدة المصارف المتعثرة بصفتها ملجأً أخيراً للإقراض، ويلحظ أن البنك المركزي العراقي لم يقدم قروضاً للمصارف العاملة أثناء الفصل الثالث من عام 2018. ومن الجدير بالذكر أن نسب السيولة في القطاع المصرفي بلغت (51%) في الفصل الثالث من عام 2018.

2- ودائع القطاع الخاص / M_2 :

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة ودائع القطاع الخاص لدى المصارف على عرض النقد بالمعنى الواسع، إنَّ ارتفاع هذه النسبة يُعدُّ مؤشراً جيداً على ثقة الأفراد بالمصارف، ومن الشكل (9) يتبيّن أن نسبة ودائع القطاع الخاص إلى M_2 ارتفعت من (27.6%) في الفصل الثالث من عام 2017 إلى (27.8%) للفصل نفسه من عام 2018، بمعدل (0.7%)، وفي المقابل انخفضت نسبة النقد في التداول إلى M_2 إلى (43.2%) في الفصل الثالث من عام 2018 بعد أن كانت (46.2%) للفصل نفسه من عام 2017، وهو أمر إيجابي يدل على ثقة المودعين بالمصارف، وأنَّ المصارف تؤدّي وظائفها بشكل جيد وهي جاذبة للودائع، ووفقاً لهذا المؤشر

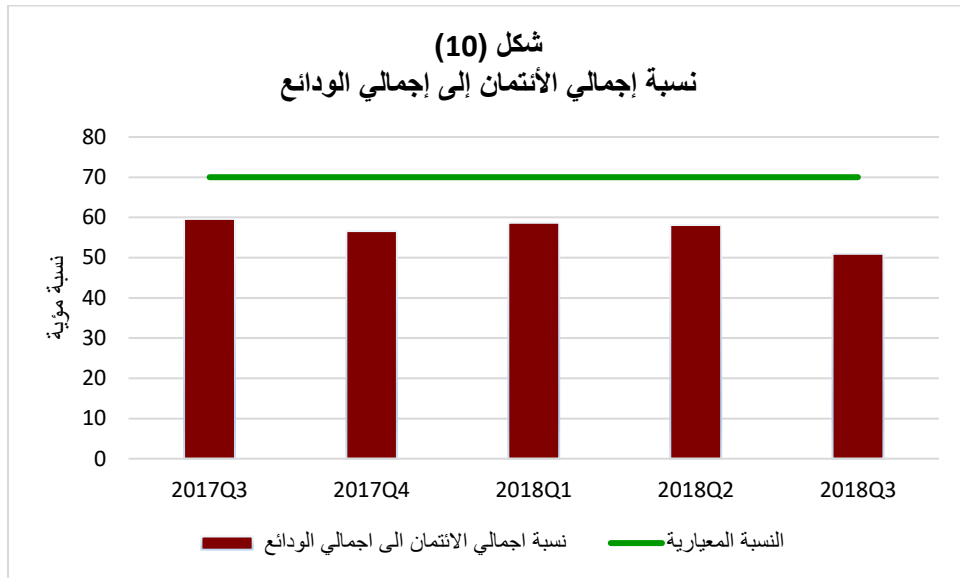
فإنّ المصارف العراقية لا تعاني من أزمة سيولة وإنّ حجم الودائع لديها مستقر، وعلى النحو المبين في الشكل (9).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

3- إجمالي الائتمان النقدي/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة إجمالي الائتمان النقدي على إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة، والذي يُعبر عن حالة السيولة في الأجل الطويل للقطاع المصرفي، ووفقاً لتعليمات البنك المركزي العراقي يجب ألا تتجاوز هذه النسبة (70%). ويُلاحظ من الشكل (10) أنّ نسبة إجمالي الائتمان النقدي إلى إجمالي الودائع بلغت (50.9%) في الفصل الثالث 2018 وهي لم تتجاوز النسبة المعيارية التي حددها البنك المركزي (70%)، كما هو الحال في الفصول السابقة من سنة 2017، أي إنّ الجهاز المصرفي استناداً إلى هذا المؤشر يحتفظ بسيولة كافية وهو غير معرّض إلى أي مخاطر في حال وجود أيّة سحبيات مفاجئة منه.

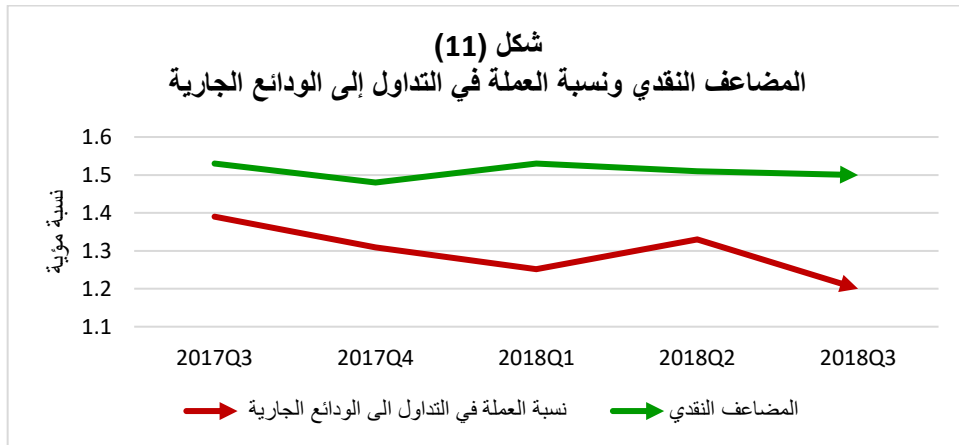


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

4- المضاعف النقدي:

يُعرّف المضاعف على أنّه رغبة وقدرة المصارف في تحويل الودائع لديها إلى ائتمان، ويتمّ قياسه من طريق قسمة (عرض النقد بالمعنى الواسع M_2 \ الأساس النقدي M_0)¹، ومن ثمّ فإنّ الارتفاع المستقر في هذا المؤشر يُعدّ إشارة إيجابية على عمل الجهاز المصرفي، وذلك لأن ارتفاعه بشكل مستقر يعكس ثقة الأفراد بالمصارف العاملة ومن ثمّ يزيد من قدرة المصارف على منح الائتمان وخلق ودائع إضافية ويشير إلى استقرار عمل الجهاز المصرفي وعدم تعرضه إلى أزمة، والشكل (11) يوضح نسبة المضاعف النقدي:

¹ (M_0) الأساس النقدي: يمثل النقد المصدّر إلى التداول (باستثناء النقد في خزائن البنك المركزي) مضافاً إليه ودائع البنوك التجارية بالدينار العراقي لدى البنك المركزي.
(M_2) عرض النقد الواسع: يمثل عرض النقد الضيق مضافاً إليه الودائع الأخرى لجميع القطاعات الاقتصادية (باستثناء الحكومة المركزية) لدى المصارف العاملة.



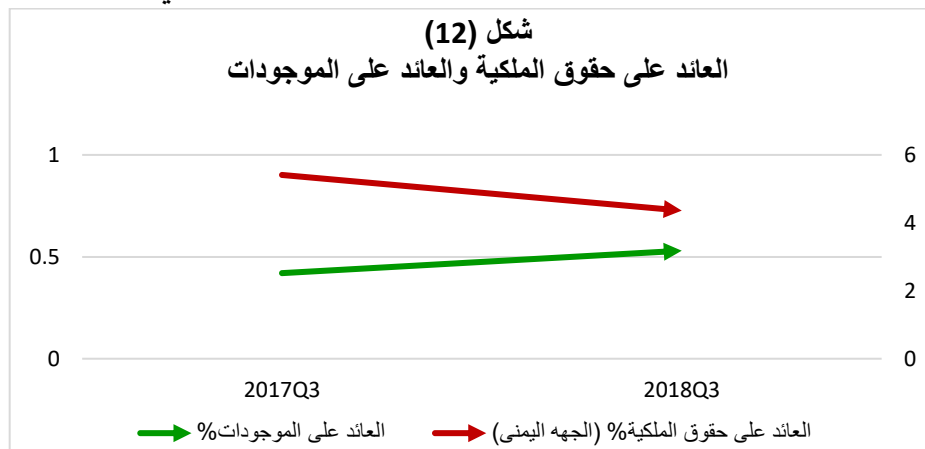
المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يتبين من الشكل (11) انخفاضاً في قيمة المضاعف النقدي في الفصل الثالث من عام 2018 ليصل إلى (1.50%) عما كان عليه في الفصل نفسه لعام 2017 إذ بلغ (1.53%)، وفي الوقت ذاته انخفضت نسبة العملة في التداول إلى الودائع الجارية في الفصل الثالث من عام 2018 لتصل إلى (1.2%)، بعد أن كانت (1.3%) للفصل نفسه من عام 2017، ويرجع سبب انخفاض المضاعف النقدي إلى زيادة الاحتياطيات الفائضة للمصارف التجارية لدى البنك المركزي إذ ارتفعت من (10,828,827) مليون دينار في الفصل الثالث عام 2017 إلى (14,661,908) مليون دينار للفصل نفسه من عام 2018 بنسبة ارتفاع بلغت (35%) علماً أن الاحتياطيات الإضافية تتناسب عكسياً وعمل المضاعف النقدي، ومن ناحية أخرى فإنّ الزيادة في معدل نمو الائتمان النقدي كانت أقل من الزيادة في حجم الودائع، إذ بلغ معدل نمو الائتمان النقدي (2.5%) في الفصل الثالث من عام 2018 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2017، في حين بلغ معدل نمو الودائع (19.8%) في الفصل الثالث من عام 2018 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2017، مما يشير إلى اتباع المصارف سياسة ائتمانية متحفظة نسبياً، الذي أثر بدوره على انخفاض قيمة المضاعف النقدي أثناء الفصل الثالث من عام 2018، ومن الجدير بالذكر أن المضاعف النقدي في العراق منخفض بالمقارنة مع المضاعف النقدي في بعض الدول العربية، فمثلاً بلغت قيمة المضاعف النقدي في المملكة العربية السعودية (4.9%) وفي جمهورية

مصر العربية (4.8%) وفي دولة الإمارات العربية المتحدة (3.6%) في الفصل الثاني عام 2018، إنَّ هذا الانخفاض في قيمة المضاعف النقدي في العراق يعكس المساهمة المنخفضة للنشاط المصرفي في الاقتصاد من خلال منح الائتمان الذي يُعدُّ الأساس في خلق المضاعف النقدي، إذ بلغت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص من المصارف العراقية إلى الناتج المحلي الإجمالي (8.6%) في نهاية عام (2017)، وتُعدُّ هذه النسبة منخفضة مقارنة مع بعض الدول العربية، مثلاً بلغت نسبة الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي (78.8%) و(54.3%) و(28.5%)¹ في كُلِّ من دولة الامارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية على الترتيب في نهاية عام 2017، ويُعدُّ انخفاض قيمة المضاعف النقدي مؤشراً لضعف استجابة الجهاز المصرفي لتغيرات السياسة النقدية.

5- ربحية المصارف:

يقيس هذا المؤشر حجم الأرباح والخسائر التي تحققها المصارف، والشكل (12) يوضح العائد على حقوق الملكية والعائد على الموجودات للمصارف العاملة في العراق:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

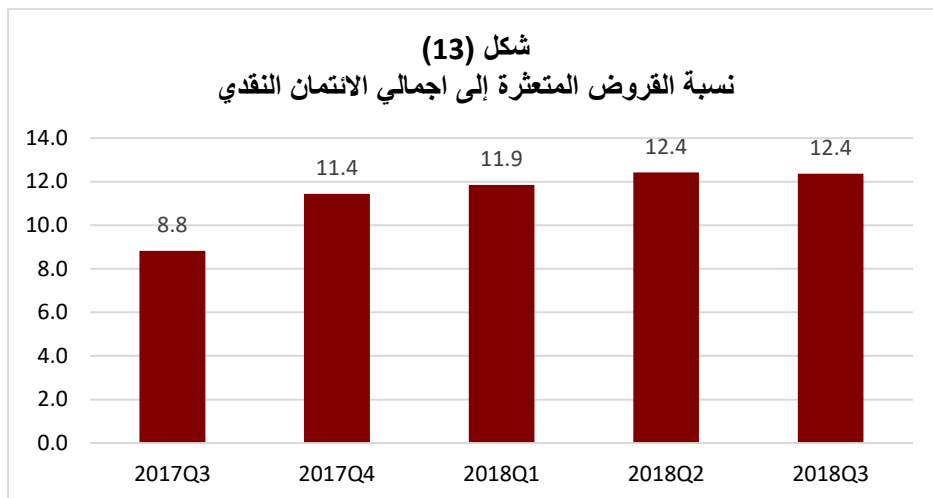
¹ البنك الدولي، قاعدة البيانات.

يوضح الشكل (12) أنَّ نسبة العائد على الموجودات ارتفع في الفصل الثالث لعام 2018 إلى (0.53%) بعد أن كان (0.42%) للفصل نفسه لعام 2017، أما نسبة العائد على حقوق الملكية فقد شهدت انخفاضاً طفيفاً من (5.41%) في الفصل الثالث لعام 2017 إلى (4.36%) للفصل نفسه من عام 2018، إنَّ هذا الانخفاض في العائد على حقوق الملكية يرجع سببه إلى الارتفاع في رؤوس أموال المصارف العاملة، إذ ارتفعت من (13,615,673) مليون دينار في الفصل الثالث عام 2017، ليصل إلى (14,901,001) مليون دينار للفصل نفسه عام 2018، بنسبة نمو (9.4%)، مما أدى إلى انخفاض العائد على حقوق الملكية، وفقاً لهذا المؤشر فإنَّ المصارف العاملة في العراق تؤدي وظائفها بصورة جيدة إذ إنَّ هناك ارتفاعاً في حجم الأرباح المتحققة لديها أثناء الفصل الثالث لعام 2018.

6- القروض المتعثرة/ إجمالي الائتمان النقدي:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الائتمان النقدي، والشكل (13) يوضح أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الائتمان النقدي في الفصل الثالث من عام 2018 بلغت (12.4%) بعد أن كانت (8.8%) للفصل نفسه عام 2017، بمعدل نمو (40.9%)، في المقابل انخفضت نسبة المخصص للديون المتعثرة إلى إجمالي الديون المتعثرة من (74.8%) في الفصل الثالث من عام 2017 إلى (71.8%) في الفصل الثالث من عام 2018، أن هذا الانخفاض في نسبة المخصص للديون المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة يعود إلى زيادة الديون المتعثرة بنسبة أكبر من المخصص لها، إذ نمت القروض المتعثرة بنسبة (43.6%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 مقارنة بالفصل نفسه من عام 2017، في حين زاد المخصص لها بنسبة (37.8%) أثناء الفصل الثالث 2018 مقارنة بالفصل نفسه لعام 2017، إنَّ هذا الارتفاع في نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض يتطلب اهتماماً أكبر من قبل السلطات الإشرافية على الجهاز المصرفي والعمل على توجيه المصارف بأخذ

مخصصات إضافية للتحوط المستقبلي وتغطية الديون المتعثرة بشكل أكبر، فضلاً عن وضع ضوابط لتقييد الديون المتعثرة لحماية الجهاز المصرفي من التعثر وتعزيز سلامته المالية.

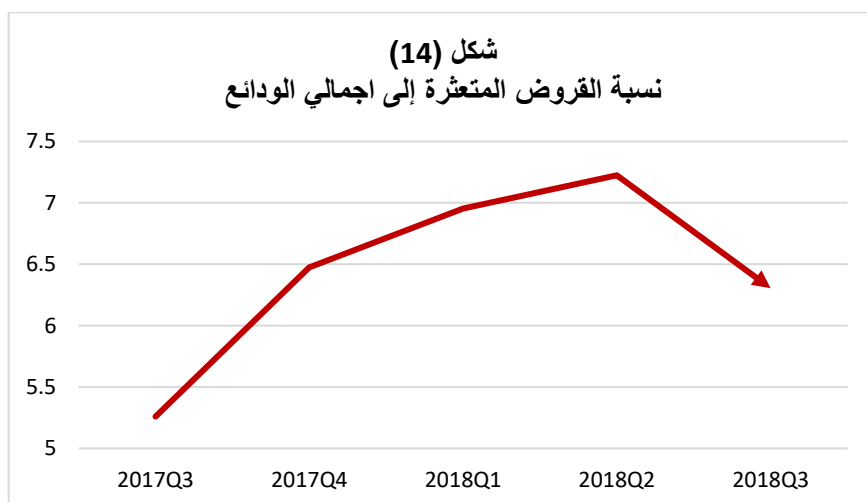


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

7- القروض المتعثرة/ إجمالي الودائع:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الودائع لدى المصارف،

والشكل (14) يوضح ذلك:

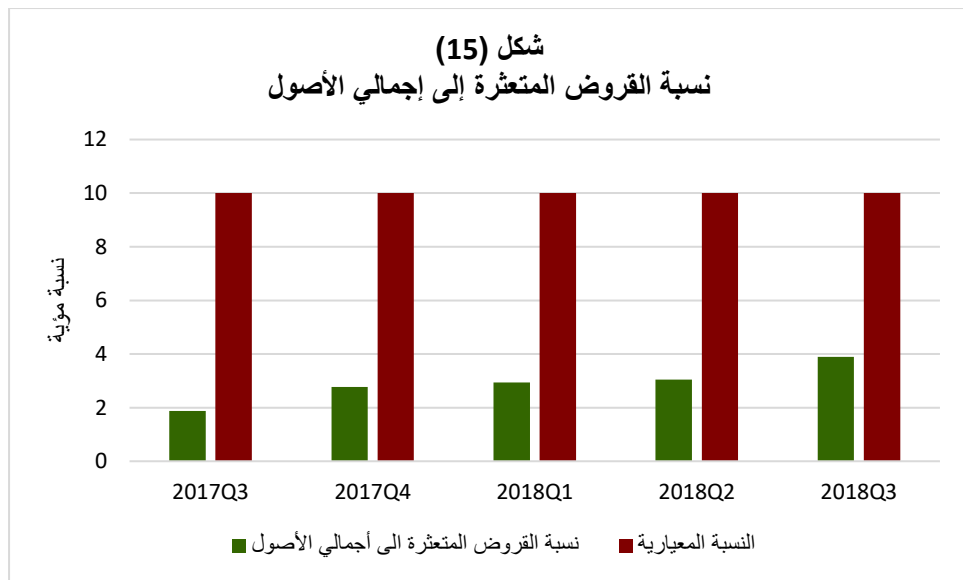


المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

يبين الشكل (14) نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الودائع قد ارتفعت من (5.2%) في الفصل الثالث لعام 2017 إلى (6.3%) للفصل نفسه من عام 2018، إنَّ الزيادة في هذا المؤشر يتطلب متابعة من قبل السلطات الإشرافية لضمان قطاع مصرفي سليم.

8- القروض المتعثرة/ إجمالي الأصول:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة القروض المتعثرة على إجمالي الأصول لدى المصارف، إذ كشفت تجارب الدول والأدبيات أنَّ تجاوز هذه النسبة (10%) ينذر بحدوث أزمة مصرفية¹.



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

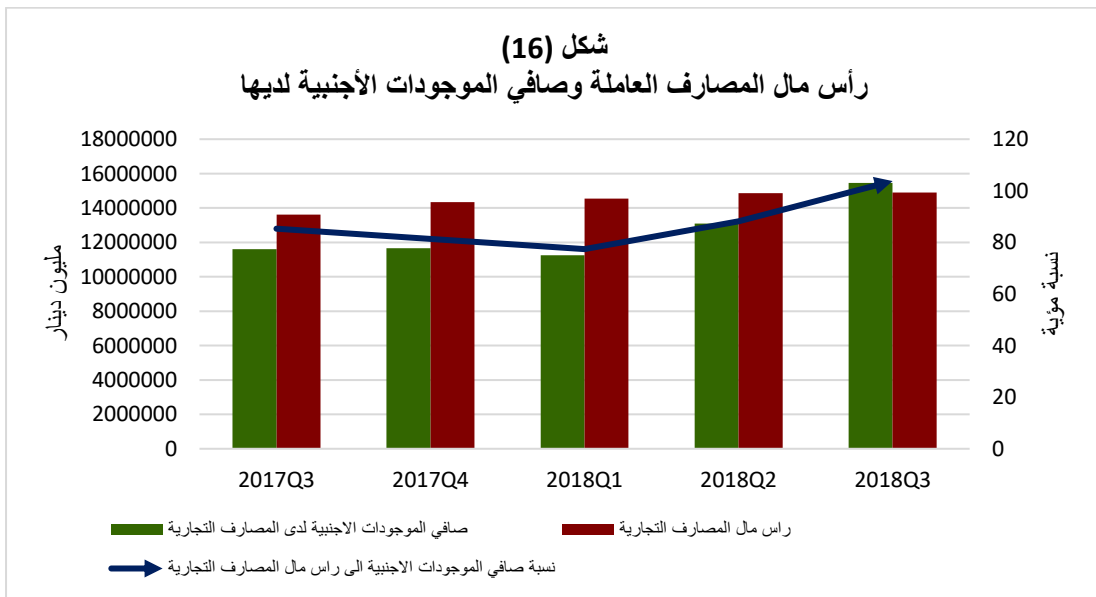
والشكل (15) يوضح نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي الأصول لدى المصارف العاملة في العراق، ويُلاحظ أنَّ النسبة ارتفعت إلى (3.89%) في الفصل الثالث لعام 2018 بعد أن كانت (1.87%) للفصل نفسه عام 2017، ولكن هذا الارتفاع لم يتجاوز النسبة المعيارية، ومن ثمَّ

¹ Asli Demirguc –Kunt and Enrica Detragiache, The Determinants of Banking Crises in Developing and Developed Countries, International Monetary Fund, 1998, No1, Vol 45.

فإنّ القطاع المصرفي العراقي لن يعاني من أزمة في الأجل القصير على الرغم من ارتفاع هذا المؤشر، ولكن هذا الارتفاع يتطلب من السلطات الإشرافية اتخاذ التدابير اللازمة للحد منه.

9- صافي الموجودات الأجنبية/ رأس مال المصارف:

يُقاس هذا المؤشر من طريق قسمة صافي الموجودات الأجنبية للمصارف التجارية على رأس مال المصارف العاملة، ويوضح الشكل (16) نسبة صافي الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة ورأس المال لديها، وهذا المؤشر يقيس مخاطر الاحتفاظ بالعملة الأجنبية لدى المصارف التجارية في حال تعرضت العملة الوطنية إلى تقلبات حادة:



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

من الشكل (16) يُلاحظ أنّ نسبة صافي الموجودات الأجنبية إلى رأس مال المصارف العاملة قد ارتفعت من (85.2%) في الفصل الثالث من عام 2017، إلى (103.7%) للفصل نفسه من عام 2018، إنّ الارتفاع في هذه النسبة يرجع أساساً إلى نمو الموجودات الأجنبية بنسبة أكبر من نمو رؤوس الأموال، إذ نمت الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية بنسبة

(33.2%) من الفصل الثالث عام 2017 إلى الفصل نفسه من عام 2018، في حين زادت رؤوس أموال المصارف التجارية بنسبة (9.4) أثناء المدة نفسها، هذا الارتفاع في نسبة الموجودات الأجنبية لدى المصارف التجارية قد يعرضها إلى خطر انخفاض قيمتها في حال وجود تقلبات في قيمة العملة الوطنية أمام الدولار، ولكن في المقابل فإنّ هناك استقراراً في أسعار الصرف عند (1207) دينار للدولار الواحد أثناء الفصل الثالث لعام 2018 بعد أن كان (1255) دينار للدولار للفصل نفسه من عام 2017، هذا الاستقرار النسبي في سعر الصرف يؤدي إلى الاستقرار في قيمة الموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة، ومن ثمّ فإنّ الاحتفاظ بالموجودات الأجنبية لدى المصارف العاملة لا تترتب عليه مخاطر عالية وذلك لاستقرار أسعار الصرف، وبحسب هذا المؤشر فإنّ القطاع المصرفي العراقي غير معرّض لمخاطر الصرف الأجنبي نتيجة لاستقرار أسعار الصرف في العراق، فضلاً عن أن مصدر الأصول الأجنبية لدى القطاع المصرفي هو مصدر داخلي¹، واحتفاظ البنك المركزي بنسب كافية من الأصول الأجنبية مقارنة مع عرض النقد بالمعنى الواسع، إذ بلغت نسبة الأصول الأجنبية إلى عرض النقد بالمعنى الواسع (74.4%) في الفصل الثالث عام 2018، مما يجعل الزيادة في هذا المؤشر مسيطراً عليها من قبل السلطة النقدية في العراق.

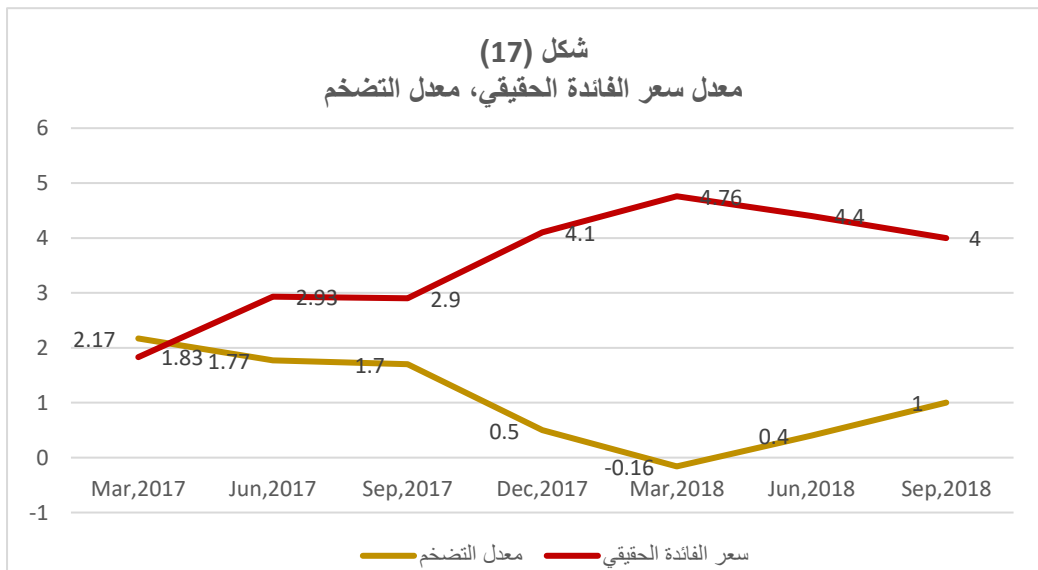
¹ المقصود هنا عدم قيام المصارف العراقية بالاقتراض من الخارج بالعملة الأجنبية وإعادة أقراضها بالعملة المحلية كما هو الحال في بعض المصارف التركية مثلاً.

الفصل الثالث

تحليل مؤشرات أداء الاقتصاد الكلي

أولاً: معدل التضخم:

سجل معدل التضخم انخفاضاً أثناء الفصل الثالث من عام 2018 ليصل إلى (1%) بعد أن سجل (1.7%) أثناء الفصل الثالث من عام 2017 وذلك نتيجة السيطرة التامة على أسعار الصرف، فضلاً عن انخفاض الطلب الكلي المحلي نتيجة اتباع الحكومة سياسة إنفاقية انكماشية انخفض فيها الإنفاق الفعلي ليصل إلى (47,736) مليار دينار في الفصل الثاني من عام 2018 بعد أن كان (60,192) مليار دينار في الفصل الثالث من عام 2013. وهذا ما انعكس على سعر الفائدة الحقيقي على الودائع، إذ شهد ارتفاعاً أثناء المدة نفسها ليصل إلى (4%) بعد أن سجل (2.9%) أثناء الفصل الثالث من عام 2017 متأثراً بانخفاض التضخم، وعلى النحو المبين في الشكل (17).



المصدر: البنك المركزي العراقي، الموقع الاحصائي والاقتصادي.

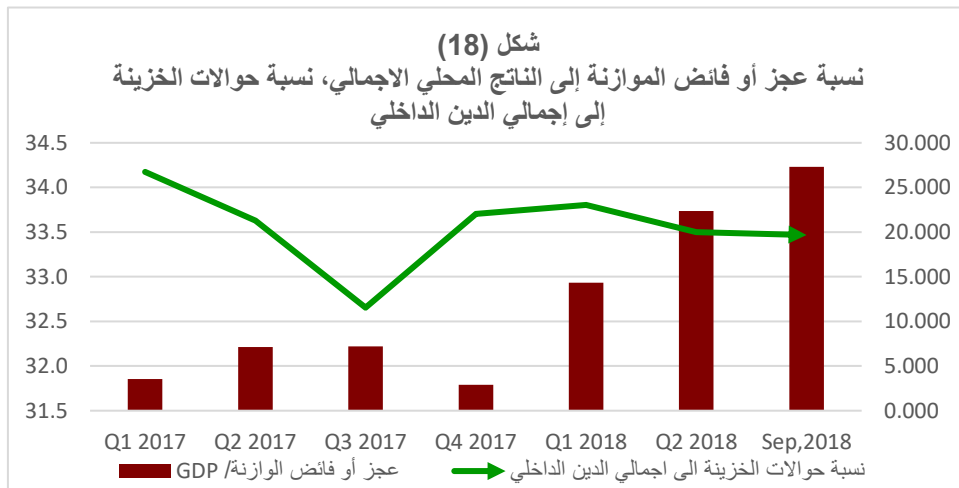
ثانياً/ فائض أو عجز الموازنة العامة إلى GDP:

شهدت نسبة فائض أو عجز الموازنة العامة للدولة إلى GDP ارتفاعاً أثناء الفصل الثالث من عام 2018 لتصل إلى (27.31%) بعدما كانت (7.21%) أثناء الفصل الثالث من عام 2017 وذلك نتيجة الفائض المتحقق من الموازنة العامة للدولة والذي وصل إلى (19.3) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2018 بعدما كان (4.0) ترليون أثناء الفصل الثالث من عام 2017 نتيجة ارتفاع الإيرادات الفعلية بنسبة كبيرة وصلت إلى (36%) لتسجل مبلغاً مقداره (76.5) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2018 بعد أن كانت (56.3) ترليون دينار في الفصل الثالث من عام 2017، إذ لم تعمل هذه الزيادة في الإيرادات العامة على تخفيف ضغط الاقتراض الحكومي من الجهاز المصرفي، إذ ارتفعت حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية نسبة إلى إجمالي الدين الداخلي¹ من (32.7%) في الفصل الثالث من عام 2017 إلى (33.5%) في الفصل الثالث من عام 2018²، ذلك بسبب ارتفاع المصروفات الفعلية بنسبة (5%) لتصل إلى (57.2) ترليون أثناء الفصل الثالث 2018 بعد أن كانت (52.2) ترليون أثناء الفصل الثالث من عام 2017، وعلى النحو المبين في الشكل (18)، إذ إنّ زيادة مزاحمة المالية العامة أدت إلى تقليل الائتمان المصرفي للقطاع الخاص، إذ انخفضت القروض المقدمة للقطاع الخاص بنسبة (-3%) أثناء الفصل الثالث من عام 2018 لتصل إلى (29.85) ترليون دينار بعد أن كانت (30.59) ترليون دينار أثناء الفصل الثالث من عام 2017.

¹ إجمالي الدين الداخلي يشمل (الدين على وزارة المالية، حوالات الخزينة لدى المصارف التجارية، قروض مؤسسات مالية، السندات).

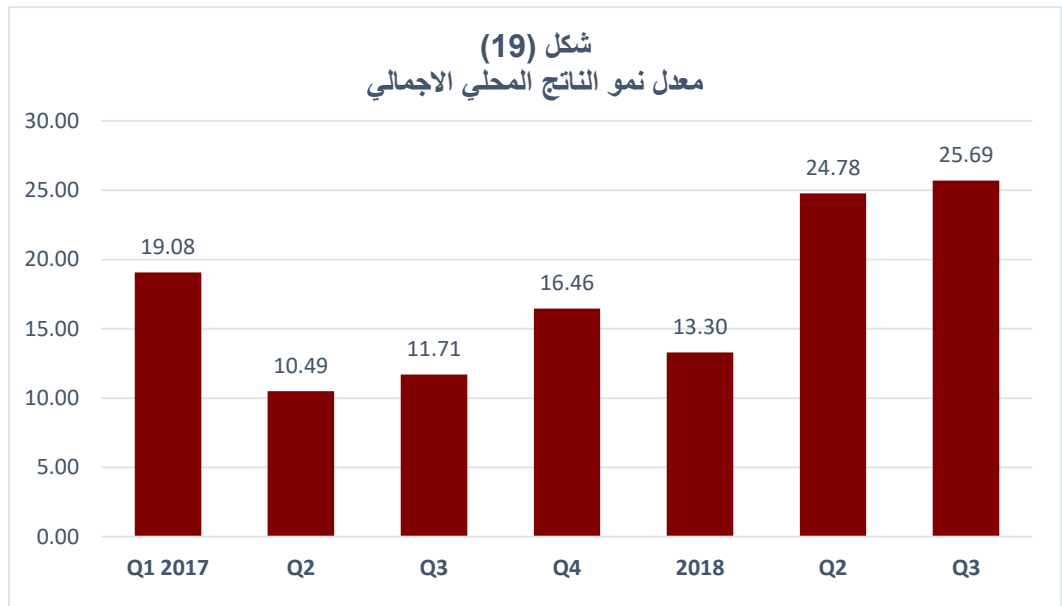
² البنك المركزي العراقي، الموقع الإحصائي <http://cbiraq.org/SubCategoriesTable.aspx?SubCatID=101>

*تشمل الائتمان النقدي والتعهدي المقدم من قبل المصارف التجارية إلى القطاع الخاص.



ثالثاً: معدل التغير في الناتج المحلي الإجمالي GDP:

تشير البيانات إلى أنَّ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية سجل نمواً أثناء الفصل الثالث من عام 2018 مقارنةً بالفصل ذاته من عام 2017 بنسبة (25.69%) ليصل إلى (70537504) مليون دينار، بعد أن كان (56118640.1) مليون دينار للفصل نفسه من عام 2017، على النحو المبين في الشكل (19)، وهو إشارة إلى الانتعاش النسبي للنشاط الاقتصادي المتزامن مع ارتفاع أسعار النفط العالمية والتحسين الكبير في الظروف الأمنية وهو يعكس الحالة الاقتصادية للبلاد، إنَّ زيادة معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي يشير إلى انتعاش النشاط الاقتصادي والعكس صحيح.



المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء .



البنك المركزي العراقي
www.cbi.iq